

Distr.: General
10 December 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون
البند ١٣٥ من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

الجزء الثاني
الشؤون السياسية

الباب ٣
الشؤون السياسية

البعثات السياسية الخاصة

المجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب الإقليمية، ومكاتب دعم العمليات السياسية، والبعثات الأخرى

مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

التقرير الخامس والعشرون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية
البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠٢٠ لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (المكتب المتكامل) تحت المجموعة المواضيعية للمكاتب الإقليمية، ومكاتب دعم العمليات السياسية، والبعثات الأخرى المنبثقة من قرارات مجلس الأمن. واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقرير، بممثلين عن الأمين العام قدموا معلومات وإيضاحات إضافية اختتموها برود خطبة وردت في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.



الرجاء إعادة استعمال الورق



٢ - ويقدم الأمين العام، في الإضافة ١ إلى الباب ٣، الشؤون السياسية، من تقريره عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ (A/74/6 (Sect.3)/Add.1)، استعراضاً عاماً للاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠٢٠ لـ ٣٧ بعثة سياسية خاصة وما يتصل بها من مسائل شاملة. وترد معلومات مفصلة في ما يتعلق بكلٍ من البعثات السياسية الخاصة في الإضافات الخمس إلى الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة^(١). وترد تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها ذات الطابع الشامل المتعلقة بجميع البعثات السياسية الخاصة في تقريرها الرئيسي (A/74/7/Add.1)، في حين ترد تعليقاتها وتوصياتها بشأن الميزانيات المقترحة للمجموعات المواضيعية الأولى إلى الثالثة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في تقاريرها ذات الصلة^(٢). وإضافة إلى ذلك، ترد الاحتياجات اللازمة لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة والمكتب المتكامل لعام ٢٠٢٠ (المدرجان تحت المجموعة المواضيعية الثالثة) في تقريرين منفصلين (A/74/6 (Sect. 3)/Add.7 و A/74/6 (Sect. 3)/Add.8). وترد تعليقات اللجنة وتوصياتها في ما يتصل بالاحتياجات من الموارد اللازمة لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة والمكتب المتكامل في تقريرها ذوي الصلة (A/74/7/Add.23 و A/74/7/Add.24).

٣ - وفي تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ (A/74/7)، الفصل الأول، الفرع ألف)، أدلت اللجنة الاستشارية بتعليقات ووضعت توصيات بشأن منهجية الميزانية وشكلها وطريقة عرضها، وهي توصيات وتعليقات تنطبق أيضاً على تقارير الأمين العام عن الميزانيات المقترحة للبعثات السياسية الخاصة، بما فيها المكتب المتكامل^(٣). وتدل اللجنة بمزيد من التعليقات على شكل وطريقة عرض الميزانية المقترحة للمكتب المتكامل في الفقرتين ١٠ و ١١ أدناه.

٤ - وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بنسخ محدّثة عن الجداول الواردة في التقرير الرئيسي للأمين العام عن البعثات السياسية الخاصة (A/74/6 (Sect. 3)/Add.1) تشمل الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (٤٠٠ ٦١٣ ٥٣ دولار) والمكتب المتكامل (٢٠٠ ٣٩٥ ٢٠ دولار). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات الإجمالية المقترحة من الموارد اللازمة للبعثات السياسية الخاصة ومستوى الموارد الإجمالية للميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ستزيد ٦٠٠ ٠٠٨ ٧٤ دولار (انظر (A/74/6 (Introduction)؛ انظر أيضاً الفقرة ٢ أعلاه). وتلاحظ اللجنة كذلك أن الموارد الإجمالية المقترحة للبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠٢٠، البالغة ٩٠٠ ٨٨٠ ٧١٧ دولار^(٤) ستمثل زيادة قدرها ٤٠٠ ١٧٦ ٦ دولار (٠,٩ في المائة) مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩.

(١) A/74/6 (Sect. 3)/Add.2 و A/74/6 (Sect. 3)/Add.3 و A/74/6 (Sect. 3)/Add.4 و A/74/6 (Sect. 3)/Add.5 و A/74/6 (Sect. 3)/Add.6/Corr.1 و A/74/6 (Sect. 3)/Add.6/Corr.1 و A/74/6 (Sect. 3)/Add.6.

(٢) A/74/7/Add.2 و A/74/7/Add.3 و A/74/7/Add.4 و A/74/7/Add.5 و A/74/7/Add.6.

(٣) A/74/6 (Sect. 3)/Add.2 و A/74/6 (Sect. 3)/Add.3 و A/74/6 (Sect. 3)/Add.4 و A/74/6 (Sect. 3)/Add.5 و A/74/6 (Sect. 3)/Add.6 و A/74/6 (Sect. 3)/Add.6/Corr.1 و A/74/6 (Sect. 3)/Add.7 و A/74/6 (Sect. 3)/Add.8.

(٤) أُبلغت اللجنة الاستشارية أن الاعتماد المرصود لمركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، من حصة البعثات السياسية الخاصة، قد جرى تحديده ليصبح ٤٠٠ ٤٢٤ ١ دولار لعام ٢٠٢٠ (مقارنة بمبلغ ١٠٠ ٤٢٧ ١ دولار الوارد في A/74/6 (Sect. 3)/Add.1، الجدول ٤).

ثانياً - الخلفية والولاية

٥ - طلب مجلس الأمن، بموجب القرار ٢٤٧٦ (٢٠١٩)، من الأمين العام إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (المكتب المتكامل) لفترة أولية مدتها ١٢ شهراً تبدأ في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، ليخلف بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (البعثة)، وهي العملية الأخيرة من عمليات حفظ السلام السبع التي أنشئت في هايتي منذ عام ١٩٩٣، والتي أُغلقت في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ (انظر قرار المجلس ٢٤٦٦ (٢٠١٩)). وكُلف المكتب بالمهام الرئيسية التالية: (أ) إسداء المشورة إلى حكومة هايتي بشأن تعزيز الاستقرار السياسي والحكم الرشيد من خلال دعم إجراء حوارٍ وطني جامع بين الهايتيين؛ و (ب) مساعدة الحكومة في مجالات منها التخطيط وإجراء الانتخابات، وتعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك من خلال التدريب في مجال حقوق الإنسان، من أجل التصدي لعنف العصابات، ووضع نُهجٍ جامعٍ مع جميع شرائح المجتمع بهدف الحد من العنف المجتمعي، وضمان الامتثال للالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتحسين إدارة مصلحة السجون، وتعزيز وإصلاح القضاء (القرار ٢٤٧٦ (٢٠١٩)، الفقرة ١).

٦ - ووافق مجلس الأمن على مقترحات الأمين العام بشأن تكوين المكتب وجوانبه التنفيذية (انظر S/2019/387 و S/2019/387/Corr.1) ومنها أن تكون مكونة من وحدات استشارية تتمتع بخبرة في الإدارة السياسية والحكم الرشيد؛ وفي التصدي لعنف العصابات والحد من العنف المجتمعي وإدارة الأسلحة والذخائر؛ وفي شؤون الشرطة والسجون، تضم ما يصل إلى ٣٠ موظفاً مدنياً ومن الأفراد المعارين للعمل كمستشارين لشؤون الشرطة والسجون بإمرة مفوض شرطة تابع للأمم المتحدة؛ وفي حقوق الإنسان والأمن؛ وتقديم الدعم للبعثة؛ وفي شؤون الإعلام (القرار ٢٤٧٦ (٢٠١٩)، الفقرة ٢). وعلاوة على ذلك، شدّد المجلس على ضرورة أن تكون أنشطة المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري في هايتي، الذي سيضطلع بدور البعثة في تقديم المساعدة البرنامجية والتقنية بعد ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، أنشطة متكاملة على نحو تام، وأكد أيضاً ضرورة أن يكون الانتقال من البعثة إلى المكتب المتكامل سلساً بغية كفاءة الاستمرارية (المرجع نفسه، الفقرة ٥). وأكد المجلس أيضاً ضرورة أن يحافظ المكتب المتكامل على تعاون وتنسيق وتبادل للمعلومات بشكلٍ وثيقٍ ومطردٍ بين كيانات الأمم المتحدة والشركاء المحليين والدوليين الآخرين العاملين في هايتي بغية منع ازدواجية الجهود والاستفادة إلى أقصى حدّ من الموارد المتوفرة (المرجع نفسه، الفقرة ٦).

٧ - وأشيرَ في وثيقة الميزانية إلى أن فريقاً متقدماً مكوناً من موظفين ذوي خبرة في كلٍ من الأنشطة الفنية الخمسة المنوطة بالمكتب وفي مهام تقديم الدعم، أنشئ ونُشر في هايتي في آب/أغسطس ٢٠١٩ للاضطلاع بأنشطة تخطيط للتأكد من أن المكتب سيعمل بكامل طاقته في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، بما في ذلك الاضطلاع بأنشطة التوظيف والبحث عن مرافق (A/74/6 (Sect. 3)/Add.8)، الفقرتان ٣٣ و ٣٤).

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

٨ - ترد معلومات عن الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠، بما في ذلك افتراضات التخطيط، في الفقرات ١٦-٢٦ من وثيقة الميزانية. وأشيرَ إلى أن المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري سيعملان كفريق متكامل لتوفير استجابة شاملة تساهم مباشرةً في تحقيق النتائج المقررة للمكتب وتتيح

تحقيق تنمية طويلة الأجل. وسينفذ الفريق المتكامل إطارا استراتيجيا متكاملًا واستراتيجية شاملة لتعبئة الموارد وسيقوم أيضا بجملة أمور منها إنشاء هياكل تنسيق تهدف إلى توسيع نطاق الجهود البرنامجية لكيانات الأمم المتحدة والمساعدة التقنية؛ وإنشاء أفرقة مواضيعية مشتركة تساعد الحكومة في معالجة الأسباب الجذرية المؤدية إلى العنف والنزاع؛ وتركيز الجهود الوقائية المشتركة على تعزيز التنمية المستدامة والشاملة للجميع تمهيدا للتغلب على مواطن الضعف وتلبية احتياجات السكان، بما في ذلك تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر؛ وإجراء تحليل مشترك للقضايا التي تمس بعمل الفريق في هايتي؛ وإنشاء أفرقة مشتركة للتصدي لمسائل عنف العصابات، والحد من العنف المجتمعي، وإقامة العدل، وإجراء الانتخابات. وأشار كذلك إلى أن الدعم التقني والبرنامجي المقدم من الفريق القطري في مجالات الحد من العنف المجتمعي، ونزع السلاح، وأمن الانتخابات، والعدل، سيجري توفيره بتمويل أولي من صندوق بناء السلام (انظر الفقرتين ١٥ و ١٨ أدناه).

الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٩

٩ - أشار في وثيقة الميزانية إلى أن النفقات التقديرية لتغطية عمليات المكتب للفترة الممتدة من إنشائه حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، بما في ذلك تكاليف الفريق المتقدم الذي جرى نشره في منتصف آب/أغسطس ٢٠١٩، تبلغ ٦٠٠ ٥٩٢ ٣ دولار، وستجرى تغطيتها من مبلغ الـ ٣,٦ ملايين دولار الذي وافق عليه الأمين العام بموجب السلطة الممنوحة له بمقتضى الفقرة ١ (أ) من قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٧٢ المتعلق بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وأشار كذلك إلى أنه سيُسعى، في سياق تقرير الأداء الثاني عن فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، إلى الحصول على مخصصات لتغطية المبلغ المستخدم. وسترد تعليقات اللجنة الاستشارية على استخدام سلطة الالتزام لعام ٢٠١٩ في تقاريرها المتعلقة بتقرير الأداء الثاني عن فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ويمكن، عند الاقتضاء، الاطلاع على مزيد من التعليقات بشأن كلٍ من بنود الإنفاق المتكبدة عام ٢٠١٩، في مناقشة الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٠ في الفقرات أدناه.

ثالثا - ملاحظات عامة

الشكل وطريقة العرض

١٠ - أشارت اللجنة الاستشارية في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ (A/74/7)، الفصل الأول، الفرع ألف)، إلى أنه، بعد الانتقال إلى ميزانية سنوية، لم تُدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ عناصر رئيسية معينة سبق أن وردت في ملزمات الميزانية، أو أن هذه العناصر لم تُدرج إلا في المعلومات التكميلية المرفقة (انظر الفقرة ٣ أعلاه). وعلى سبيل المثال، لم يعد يُقدّم سردٌ متعلق بالاحتياجات من الوظائف ومن غير الوظائف، أو الفروق الرئيسية بين الاحتياجات المقترحة من الموارد مقارنةً بالعام السابق، أو معلوماتٌ شاملة تُورد مجمل الأنشطة المأذون بها ومقاييس الأداء لكل برنامج فرعي، في وقتٍ لم تكن تفاصيل المنجزات المستهدفة متوفرة إلا في المعلومات التكميلية. وإضافة إلى ذلك، فإن المعلومات التي كانت متاحة سابقا في المعلومات التكميلية، مثل التفاصيل المتعلقة بالمركبات ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لم تعد متاحة.

١١ - وترد مقترحات الأمين العام بشأن الاحتياجات من الموارد للمكتب المتكامل في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠، في الجدولين ٢ و ٣ والفقرات ٤١-٤٤ من وثيقة الميزانية، وهي تتألف أساساً من المبالغ المقترحة تحت أوجه الإنفاق الرئيسية. وتقدم المعلومات التكميلية المرفقة بما مزيداً من المعلومات عن الاحتياجات من الموارد^(٥). وقد تعيّن على اللجنة الاستشارية التماس مزيد من التوضيح بشأن عناصر عدة من الميزانية المقترحة، يرد بعضها في الفقرات أدناه، حسب الاقتضاء. ومع التسليم بالطابع السريع التغير للتخطيط وبحال عدم اليقين أثناء مرحلة بدء أي بعثة سياسية خاصة، ومع مراعاة التغييرات المذكورة أعلاه الناتجة عن الانتقال إلى نظام الميزانية البرنامجية السنوية (انظر الفقرة ١٠ أعلاه)، فإن اللجنة الاستشارية ترى أن الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٠ للمكتب المتكامل لا تقدم تبريراً كافياً لاحتياجات المكتب من الوظائف ومن غير الوظائف في عام ٢٠٢٠. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم مقترح مبرّر تماماً بشأن الاحتياجات من الموارد، وكذلك بشأن الملاك الوظيفي المقترح والهياكل التنظيمية المقترحة وذلك بالاستناد إلى المهام التنفيذية وافتراضات التخطيط، لا سيما للبعثات والمكاتب الجديدة. وتتوقع اللجنة كذلك من المكاتب والإدارات في المقر، التي تحظى بموارد مساندة مخصصة جزئياً لهذا الغرض، أن تقدم الدعم اللازم والخبرة في إعداد مقترحات الميزانية.

استخدام الهياكل الأساسية والأصول القائمة لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي

١٢ - ترد معلومات عن استخدام الهياكل الأساسية والأصول القائمة للبعثة في الفقرة ٤٠ من وثيقة الميزانية. ويشار فيها إلى ما يلي: (أ) سيكون مقر المكتب المتكامل موجوداً مؤقتاً في القاعدة اللوجستية التي تحوي حالياً مقر البعثة إلى حين تحديد مبنى للمكاتب؛ (ب) تأخذ الميزانية المقترحة في الاعتبار الجرد الحالي للمعدات واللوازم وقطع الغيار في البعثة، التي اعتُبرت مناسبةً لأن تُنقل إلى المكتب المتكامل؛ (ج) تقدّر الاحتياجات من الخدمات التعاقدية استناداً إلى شروط وأحكام العقود القائمة المبرمة مع البعثة؛ و (د) ستُنقل العقود التجارية الحالية المتاحة للبعثة في ما يتعلق بالسلع والخدمات التي ستكون مطلوبة للبعثة الجديدة ومناسبة لها، إلى عهدة المكتب المتكامل ويجرى تقليصها أو تمديدها أو تعديدها، حسب الاقتضاء. ورُودت اللجنة الاستشارية، بناءً على طلبها، بمعلومات إضافية بيّنت أن ما مجموعه ٣٠٧ من الأصول، تبلغ قيمتها الدفترية الصافية ٨٠٠ ٨٣٠ دولار، كانت قد نُقلت من عهدة البعثة إلى عهدة المكتب المتكامل، وهي تشمل مباني جاهزة ومركبات ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومعدات سمعية - بصرية وهندسية ومتعلقة بالتشبيد ومعالجة المياه وتوزيع الوقود ومعدات أمنية (انظر المرفق، الفرع ألف). وأُبلغت اللجنة بأن المناقشات جارية بشأن أي عمليات نقل إضافية محتملة لأصناف متسلسلة قبل أن يتم إغلاق البعثة نهائياً. وتتناول اللجنة أصولاً محددة في الأبواب ذات الصلة أدناه. واللجنة الاستشارية على ثقة بأن الأمين العام سيقدم معلومات شاملة وشفافة عن الأصول المنقولة وعن رد التكاليف أو استردادها في تقاريره المقبلة عن تصفية البعثة، وكذلك في المشروع المقبل لميزانية المكتب المتكامل الذي سيعدّه.

(٥) تشمل المعلومات التكميلية ما يلي: (أ) شرح مفصل للاحتياجات من الموارد بحسب وجه الإنفاق (الجدول ١)؛ (ب) الأنشطة وترتيبات التمويل للفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (الفقرات ١،١-١،٤)؛ (ج) الإنشاء المقترح لملاك الموظفين وتبرير كلٍّ من الوظائف (الفقرات ١،٥-١،٢٩)؛ (د) تحليل الاحتياجات من الموارد (الفقرات ١،١٣٠-١،١٤١)؛ و (هـ) المخططات التنظيمية للعناصر الفنية وعناصر الدعم في المكتب.

التكامل مع فريق الأمم المتحدة القطري

١٣ - أُبلغت اللجنة الاستشارية، استجابةً لطلبها لتقديم مزيد من المعلومات عن الآليات التي ستعمل بشكل متكامل تماماً مع فريق الأمم المتحدة القطري، بأن المكتب المتكامل كان عاكفاً على اتخاذ عدد من التدابير، على النحو التالي: (أ) سيظل شاغل وظيفته نائب الممثلة الخاصة للأمين العام يضطلع بدور المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، بما يكفل أن كل أجزاء ركائز الأمم المتحدة للسلام والأمن، والتنمية، والشؤون الإنسانية في البلد ستظل متوائمة؛ (ب) ريثما يبدأ العمل بالآليات التنسيق المتكاملة، سيعمل الموظفون الرئيسيون التابعون للمكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري في مكان واحد، ومن بينهم الموظفون العاملون في الإصلاح الانتخابي، والإصلاح القضائي، والحد من العنف المجتمعي؛ (ج) من المتوقع أن يكون مكان عمل ستة موظفين من مكتب التنسيق الإنمائي في أماكن المكتب المتكامل (انظر الفقرة ١٧ أدناه)؛ و (د) يُتوقع نقل مقر البعثة من مكانه الحالي في قاعدة لوجستيات البعثة السابقة، وذلك بهدف تقصير المسافة بين المكتب المتكامل وأقرب محاوره في فريق الأمم المتحدة القطري.

١٤ - وفي ما يتعلق بتنفيذ الأنشطة البرنامجية، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن تقسيماً واضحاً للعمل بين المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري قد استُحدث من أجل تحقيق أقصى قدر من الفعالية لأسرة الأمم المتحدة بأسرها وللإستفادة بشكل فعلي من قدرات المكتب المتكامل على أساس الميزة النسبية. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن المكتب المتكامل لم يضطلع بأنشطة برنامجية ولم يكن يمتلك أي تمويل برنامجي، بل عمل في شراكةٍ مع فريق الأمم المتحدة القطري لضمان إحراز تقدم نحو الأولويات الاستراتيجية المشتركة، كما قدم الدعم إلى فريق الأمم المتحدة القطري في مجالي المشورة الاستراتيجية والتنسيق لكفالة مواءمة الأنشطة مع مجمل الأولويات السياسية. وفي ما يتعلق بالفقرة ١ (ب) من قرار مجلس الأمن ٢٤٧٦ (٢٠١٩)، أُبلغت اللجنة بأن المكتب المتكامل سيضطلع بولايته المتمثلة في مساعدة حكومة هايتي عن طريق توفير طائفة من أشكال الدعم في مجالات المساعي الحميدة والدعوة والمشورة، وبأن الجهود المشار إليها أعلاه، وانسجاماً مع مهام المكتب الاستراتيجية والمتعلقة بتقديم المشورة والمساعدة، لن تتطلب أي تمويل برنامجي. وسيعمل المكتب المتكامل مع فريق الأمم المتحدة القطري لتقديم المشورة الاستراتيجية والتنسيق دعماً لجهود الفريق القطري في تخطيط وتنفيذ وإدارة الأنشطة البرنامجية والمساعدة التقنية.

١٥ - وأشارت الأمانة العامة كذلك إلى أن أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري تشمل ما يلي: (أ) الاضطلاع بالأنشطة البرنامجية وتقديم المساعدة التقنية إلى السلطات الوطنية في مجالات ولاية المكتب المتكامل، بما فيها الإصلاح الانتخابي، والإصلاح القضائي، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الحد من العنف المجتمعي؛ (ب) تنفيذ برامج تستند إلى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، الذي يخضع للاستعراض في أعقاب إنشاء المكتب المتكامل؛ و (ج) تنفيذ المشاريع التي تحظى بدعم صندوق بناء السلام.

١٦ - ورغم الإحاطة علماً بالبيان الذي أدلت به الأمانة العامة بأن المكتب المتكامل لا يضطلع بأنشطة برنامجية ولا يمتلك أي تمويل برنامجي، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن المكتب هو في صدد الاضطلاع بعدد من الأنشطة التنفيذية. وترى اللجنة أنه من أجل كفالة الأداء السليم للفريق المتكامل بما ينسجم مع ولايته، من الضروري وضع تعاريف أكثر دقة لما يشكل نشاطاً برنامجياً

وتقويلاً برنامجياً، وتحديد الأدوار والمسؤوليات بما يوضح بشكل أفضل تقسيم العمل بين المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري، كما أنه من الضروري كذلك إضفاء طابع رسمي على آليات التنسيق بين هذين الكيانين. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام توضيح ما ورد أعلاه وكذلك وضع تعاريف أوضح ومتفق عليها في مشروع ميزانيته المقبل.

اتفاقات اقتسام التكاليف

١٧ - أشير في المعلومات التكميلية المرفقة إلى أن المرتبات وما يتصل بها من تكاليف لوظيفة نائب الممثلة الخاصة للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية سيغطيها بالتساوي كل من المكتب المتكامل ومكتب التنسيق الإنمائي. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٠ للمكتب المتكامل لا تورد أي تقاسم للتكاليف أو ترتيبات لاسترداد التكاليف في ما يتصل بعمل موظفي فريق الأمم المتحدة القطري أو مكتب التنسيق الإنمائي في المكان نفسه في أماكن عمل المكتب المتكامل. وعند الاستفسار عن أسباب عدم إمكان تشاطر أماكن العمل بين المكتب المتكامل والفريق القطري، أبلغت اللجنة بأن فريق الأمم المتحدة القطري في هايتي يعمل في مكاتب تفتقر إلى المساحة أو القدرة التي تتيح له استيعاب المكتب المتكامل، وبأنه لم تكن قد حددت أماكن مكتبية مناسبة تتيح حيزاً كافياً لاستيعاب موظفي كل من المكتب المتكامل والفريق القطري. وأبلغت اللجنة كذلك بأن المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري تشاطرا الحيز المكتبي في مشاريع محددة، وبأن العمل كان جارياً على وضع اتفاقات مستوى الخدمات لإدارة تلك الترتيبات. وفي ما يتعلق بالموظفين الستة التابعين لمكتب التنسيق الإنمائي، أبلغت اللجنة كذلك بأن مكتب التنسيق الإنمائي لا يزال في طور إنشاء مكاتبه وهيكلياته وآلياته وبأن استكمال استقدام الملاك الوظيفي المقرر لمكاتب المنسقين المقيمين في أنحاء العالم، بما في ذلك مكتب المنسق المقيم في هايتي، لا يزال مستمراً. لذا لم توضع بعد السياسات العالمية المتعلقة بتقاسم التكاليف غير أن البعثة ستسعى إلى دمج أي سياسات لتقاسم التكاليف في تخطيطها للميزانية في أقرب وقت ممكن. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل التماس الفرص لتحقيق تشاطر أماكن العمل وتقاسم التكاليف مع كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، وأن يقدم تقريراً عن تلك الجهود في مشروع ميزانيته المقبل.

صندوق بناء السلام

١٨ - عند طلب معلومات عن التمويل المقدم من صندوق بناء السلام إلى هايتي، أبلغت اللجنة الاستشارية بما يلي: (أ) بناءً على طلب من رئيس وزراء هايتي في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ بمنح هايتي إمكانية الحصول على هذا التمويل لتيسير الانتقال من البعثة ولتقديم الدعم المالي لتنفيذ البرامج الرامية إلى تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، أعلنت هايتي بلداً مؤهلاً للحصول على تمويل من صندوق بناء السلام لفترة خمس سنوات في أعقاب تقديم حزمة تثبت أهليتها لذلك تضم خمسة مشاريع^(٦)؛ (ب) ستتلقي الوكالات والصناديق والبرامج ومكتب المنسق المقيم ٨,٢ ملايين دولار لتنفيذ المشاريع الخمسة، رهناً بالموافقة النهائية عليها؛ (ج) ستستفيد الوكالات والصناديق والبرامج المتلقية للتمويل من النفوذ السياسي للمكتب المتكامل ومن الأدوار التي يضطلع بها في مجالي المساعي الحميدة

(٦) تتصل المشاريع بما يلي: (أ) منع العنف الانتخابي (مع تركيز على المرأة)؛ (ب) إمكانية اللجوء إلى القضاء؛ (ج) ضبط الأسلحة والذخائر؛ (د) الحد من العنف المجتمعي؛ و (هـ) إنشاء أمانة لصندوق بناء السلام ضمن مكتب المنسق المقيم.

والدعوة وذلك لضمان التنفيذ الفعال والسريع للمشاريع؛ (د) لن يتلقى المكتب المتكامل أي تمويل برنامجي من صندوق بناء السلام؛ (هـ) ستتولى الوكالة الرائدة المعنية إدارة جميع الأموال وتنفيذها، بدعم من وكالات وصناديق وبرامج متلقية أخرى؛ و (و) ستكفل أمانة صندوق بناء السلام مجمل التنسيق والإشراف والرصد والتقييم في ما يتعلق بتنفيذ مشاريع صندوق بناء السلام، وذلك في تشاور وثيق مع النظراء الوطنيين. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج مستجدات استخدام صندوق بناء السلام في مشاريع الميزانيات المقبلة.

رابعاً - الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٠

١٩ - يرد في الجدول ٢ من وثيقة الميزانية أنه في ما يتعلق بعام ٢٠٢٠، تقدّر احتياجات المكتب من الموارد بمبلغ ٢٠٠ ٣٩٥ ٢٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) يغطي التكاليف المتصلة بما يلي: (أ) تكاليف شرطة الأمم المتحدة (٢٠٠ ٨٠٠ دولار)؛ (ب) تكاليف الموظفين المدنيين (٧٠٠ ٦٧٣ ١٣ دولار)؛ و (ج) التكاليف التشغيلية (٣٠٠ ٩٢١ ٥ دولار). وتبلغ النفقات التقديرية للفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، ومن ضمنها نفقات الفريق المتقدم، ما قدره ٦٠٠ ٥٩٢ ٣ دولار مكوّن من ٤٠٠ ١٢٧ دولار لتكاليف شرطة الأمم المتحدة و ٤٠٠ ٨٦٨ ٢ دولار لتكاليف الموظفين المدنيين و ٨٠٠ ٥٩٦ دولار للتكاليف التشغيلية.

ألف - أفراد شرطة الأمم المتحدة

٢٠ - تبلغ الموارد المقترحة لأفراد شرطة الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٨٠٠ ٢٠٠ دولار لتغطية تكاليف نشر ١٣ من أفراد شرطة الأمم المتحدة لدعم دائرة الشرطة والمؤسسات الإصلاحية. ويشار إلى أن معدل شواعر يبلغ ٣,٨ في المائة قد طبّق على الاحتياجات التقديرية، مع الأخذ في الاعتبار قدرة المكتب على توظيف أفراد شرطة من الأفراد المنتشرين حالياً ضمن البعثة. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المقترحة لأفراد شرطة الأمم المتحدة.

باء - الموظفون المدنيون

٢١ - يبلغ حجم الموارد المقترحة للموظفين المدنيين مبلغاً قدره ٧٠٠ ٦٧٣ ١٣ دولار لتغطية تكاليف ما مجموعه ١١٤ وظيفة (١ أمين عام مساعد، و ١ مد-٢، و ٥ مد-١، و ٨ ف-٥، و ٢٠ ف-٤، و ٩ ف-٣، و ١ ف-٢، و ١٨ من فئة الخدمة الميدانية، و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، و ٢١ موظفاً وطنياً من الفئة الفنية، و ٢٨ موظفاً من الرتبة المحلية)، ووظيفتين لأفراد مقدمين من الحكومات، وتشمل هذه الموارد ما يلي: (أ) مبلغ قدره ٢٠٠ ٨١٦ ١١ دولار في إطار بند الموظفين الدوليين لتغطية تكاليف ٦٥ وظيفة دولية مع تطبيق معدل شغور نسبته ١٢,٢ في المائة؛ (ب) ومبلغ قدره ٧٠٠ ٧٢٩ ١ دولار في إطار بند الموظفين الوطنيين لتغطية تكاليف ٤٩ وظيفة وطنية مع تطبيق معدل شغور نسبته ١١,٩ في المائة على الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية و ١٢,٥ في المائة على الموظفين من الرتبة المحلية؛ (ج) و ٨٠٠ ١٢٧ دولار في إطار بند الأفراد المقدمين من الحكومات لتغطية تكاليف موظفين اثنين من تلك الفئة يُتوقّع استقدامهم بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وجرت الإشارة في وثيقة الميزانية إلى أن معدلات الشغور المقترحة تستند إلى التقدم المتوقع إحرازه في عملية التوظيف،

التي بدأت في منتصف آب/أغسطس عندما تم إيفاد فريق متقدم إلى هايتي، كما أنها تأخذ في الاعتبار قدرة المكتب على تعيين الموظفين الذين كانوا يعملون في السابق في بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وغيرهم من الموظفين في البعثات التي يجري تقليصها أو إغلاقها.

٢٢ - وترحب اللجنة الاستشارية بأن الملاك الوظيفي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي يتضمن ما مجموعه ٢١ موظفا وطنيا من الفئة الفنية. فقد دعت اللجنة في العديد من المناسبات إلى تكثيف الاستعانة بالموظفين الوطنيين من الفئة الفنية في البعثات الميدانية، وهي تشجع المكتب على مواصلة السعي لإيجاد فرص لزيادة نسبة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية في ملاك الموظفين.

٢٣ - وعند الاستفسار، حصلت اللجنة الاستشارية على الجدول الوارد أدناه الذي يبين معدلات الوظائف الشاغرة وشغل الوظائف حتى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي: معدلات الوظائف الشاغرة وشغل الوظائف حتى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

معدل الشواغر المتوقع لعام ٢٠٢٠ (النسبة المئوية)	معدل الشواغر (النسبة المئوية)	الوظائف الشاغرة (بعد خصم الوظائف قيد الاستقدام)	الوظائف الشاغرة في طور الاستقدام	الملاك الوظيفي الحالي	الملاك الوظيفي المقترح	معدل الشواغر	فئة الموظفين
٣,٨	-	-	٢	٢	١٣	١١	شرطة الأمم المتحدة
١٢,٢	٣٢,٣	٢١	١٢	٣٣	٦٥	٣٢	الموظفون الدوليون
١٢,٥	١٤,٣	٤	١	٥	٢٨	٢٣	الموظفون الوطنيون - فئة الخدمات العامة
١١,٩	١٤,٣	٣	١	٤	٢١	١٧	الموظفون الوطنيون - الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية
-	-	-	-	-	٢	٢	الأفراد المقدمون من الحكومات

مكتب نائب الممثلة الخاصة للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية

٢٤ - جرت الإشارة في المعلومات التكميلية إلى أنه يُقترح إنشاء وظيفة موظف لإدارة البرامج (ف-٤) من أجل مساعدة نائب الممثلة الخاصة للأمين العام على كفاءة مواءمة برامج المكتب المتكامل مع أولويات الأمين العام المتعلقة بهايتي وإسهام تنفيذ ولاية المكتب المتكامل في مجال سيادة القانون في أعمال رؤية الحكومة الهادفة إلى تعزيز أسس التنمية الطويلة الأجل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشار كذلك إلى أن شاغل وظيفة موظف إدارة البرامج (ف-٤) سيعنى بجميع المسائل المتعلقة بتركة الأمم المتحدة في هايتي بالتشاور مع كبير الموظفين المعني بحقوق الضحايا وموظف الشؤون الجنسانية وموظف الشؤون القانونية.

٢٥ - وتلبية لطلب للحصول على مزيد من المعلومات، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تركيز موظف إدارة البرامج (ف-٤) سينصب على إقامة روابط بين مختلف مجالات عمل المكتب المتكامل وعمل فريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك بوصول الجهود التي يبذلها المكتب المتكامل في مجال سيادة القانون وكذلك في مجال متابعة تسوية المسائل المتبقية لحفظ السلام مثل القضاء على الكوليرا الذي يظل من بين أولويات الأمين العام. وعند طلب المزيد من المبررات، أبلغت اللجنة بأن موظف إدارة البرامج (ف-٤) في مكتب نائب الممثلة الخاصة للأمين العام سيتفرغ للتخطيط للجهود الرامية إلى مكافحة انتشار الكوليرا في هايتي ولتنسيق هذه الجهود. وفي وقت لاحق، أبلغت اللجنة بأن تركيز شاغل الوظيفة سينصب على إقامة روابط بين مختلف مجالات عمل المكتب المتكامل وعمل فريق الأمم المتحدة القطري عن طريق

مكتب نائب الممثلة الخاصة للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، وفقا لأساليب العمل الجديدة، وذلك بسبل منها: (أ) وصل الجهود التي يبذلها المكتب المتكامل في مجال سيادة القانون بالجهود الإنمائية التي يضطلع بها فريق الأمم المتحدة القطري؛ (ب) وتسوية المسائل المتبقية لحفظ السلام مثل القضاء على الكوليرا الذي يظل من بين أولويات الأمين العام والذي يواصل تنفيذه الفريق القطري ويدعمه سياسياً المكتب المتكامل. وتأمل اللجنة الاستشارية أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة، عند نظرها في هذا التقرير، مزيداً من التوضيحات عن مهام موظف إدارة البرامج (ف-٤) وعن صلة هذه المهام بولاية المكتب المتكامل.

الفريق الانتخابي

٢٦ - جرت الإشارة في المعلومات التكميلية إلى أنه يُقترح إنشاء فريق معني بالإصلاح الانتخابي في إطار ركيزة الشؤون السياسية والإصلاح القضائي يتألف من: (أ) وظيفة كبير موظفي شؤون الانتخابات/كبير المستشارين التقنيين (ف-٥) ليرأس الفريق ويضطلع بدور استشاري لدى النظراء الوطنيين بشأن جميع المسائل الانتخابية؛ (ب) ووظيفة لموظف للشؤون الانتخابية/مستشار في مجال العمليات والتخطيط (ف-٤) ليعمل بوصفه عضواً في فريق المساعدة الانتخابية يضطلع بدور استشاري لدى النظراء الوطنيين؛ (ج) ووظيفة لموظف معاون للشؤون الانتخابية/مستشار للشؤون القانونية (موظف وطني من الفئة الفنية) لإسداء المشورة والإسهام في بناء قدرات النظراء الوطنيين في المجلس الانتخابي المؤقت. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن العنصر المعني بالإصلاح الانتخابي سيساهم بقدرات تحليلية وتقنية لدعم الممثلة الخاصة للأمين العام فيما يخص المسائل الانتخابية. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه تلبيةً لطلب قدمته الحكومة للحصول على المساعدة الانتخابية، أُطلق مشروع متكامل يتمثل هدفه العام في تعزيز القدرات المؤسسية للمجلس الانتخابي المؤقت، يضطلع فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور الوكالة الرئيسية المسؤولة عن تقديم الدعم التقني وتعزيز المؤسسات. وتأمل اللجنة الاستشارية أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة، عند نظرها في هذا التقرير، مزيداً من المعلومات عن أدوار ومسؤوليات كل من المكتب المتكامل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالمسائل الانتخابية.

المساندة

٢٧ - يشار في الجدول ٣ من وثيقة الميزانية إلى أنه يقترح تخصيص ما مجموعه أربع وظائف (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لأغراض المساندة في المقر. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظائف المقترحة تشمل ما يلي: (أ) ثلاث وظائف مساندة لفريق هاتي في شعبة الأمريكتين بإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام لكبير موظفي الشؤون السياسية (ف-٥)، وموظف للشؤون السياسية (ف-٤)، ومساعد إداري (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ (ب) ووظيفة مساندة لمساعد لشؤون المالية والميزانية (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في شعبة الشؤون المالية للعمليات الميدانية بإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة كذلك بأنه يجري تمويل ما مجموعه خمس وظائف مساندة لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هاتي عن طريق حساب دعم عمليات حفظ السلام، وهي تتألف من: (أ) أربع وظائف مساندة في شعبة الأمريكتين بإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام لكبير موظفي الشؤون السياسية (ف-٥)، وموظفين اثنين

للشؤون السياسية (ف-٤)، وموظف معاون للشؤون السياسية (ف-٢)؛ (ب) ووظيفة مساندة لموظف لشؤون المالية والميزانية (ف-٣) في شعبة الشؤون المالية للعمليات الميدانية بإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال. وأبلغت اللجنة كذلك بأن شعبة الأنشطة الخاصة في إدارة الدعم العملياتي تقدم أيضاً خدمات مساندة تشمل الدعم المنسق لاستقدام جميع الموظفين للالتحاق بالبعثة الجديدة، وإعداد خطط أولية للموارد وتقديرات للتكاليف. وتأمل اللجنة أن يتم تضمين مشروع الميزانية المقبل معلومات بشأن أمثلة محددة عن النواتج المستهدفة لكل قسم ووحدة في شعبة الأنشطة الخاصة.

٢٨ - وتذكر اللجنة الاستشارية بأنه في الباب الفرعي ٢٩ ألف، إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠، أشار الأمين العام إلى أنه بعد تنفيذ الإصلاح الإداري، أُجري استعراض لموارد الباب الفرعي من جميع مصادر التمويل المخصصة للعنصر ٢، الشؤون المالية للعمليات الميدانية، والعنصر ٣، تخطيط البرامج وميزنتها، من البرنامج الفرعي ٢، تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، وإلى أنه نتيجة للوظائف المقترح نقلها في عام ٢٠٢٠ بين العنصرين، ظلت الموارد من ملاك الموظفين المتاحة لكلا العنصرين كما هي (A/74/6 (Sect. 29A)، الفقرتان ٢٩ ألف-٩٤ (أ) و ٢٩ ألف-٩٧ (أ)). وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأنه اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، نُقلت مهمة إعداد تقارير ميزانيات البعثات السياسية الخاصة إلى شعبة الشؤون المالية للعمليات الميدانية من شعبة تخطيط البرامج والميزانية، وكذلك المسؤولية عن تقديم التوجيه والمشورة بشأن الموارد المالية وإدارة الموارد، التي كانت تضطلع بها قبل ذلك إدارة الدعم الميداني سابقاً.

٢٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه عقب الإصلاح الإداري، أعيد توزيع المهام والموارد المتصلة بإعداد الميزانية والإدارة المالية، بما في ذلك للبعثات السياسية الخاصة، على الإدارات والمكاتب ذات الصلة، وقد تضمن ذلك إعادة توزيع للموارد في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠. غير أن اللجنة تلاحظ كذلك أنه ينبغي زيادة توضيح المهام المستمرة، وعبء العمل، والقدرات والموارد ذات الصلة، بما في ذلك الوظائف الثابتة والمؤقتة في كل مكتب من المكاتب المعنية. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم معلومات شاملة، مع تبريرات مفصلة، في سياق الميزانية المقترحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠٢٠/٢٠٢١ والميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢١، بما في ذلك في التقرير الرئيسي عن البعثات السياسية الخاصة.

٣٠ - وعلى ضوء ما تقدم، توصي اللجنة الاستشارية، في هذه المرحلة، بأن توافق الجمعية العامة على الموارد اللازمة للمساعدة المؤقتة العامة لأداء مهام الوظائف الأربع (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) المقترحة لمساندة المكتب المتكامل في المقرر. وستنظر اللجنة مجدداً في مسألة استمرار الحاجة للموارد المقترحة للمساندة في سياق نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢١.

٣١ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المقترحة للموظفين المدنيين، رهنا بمراعاة توصيتها الواردة في الفقرة ٣٠ أعلاه.

جيم - التكاليف التشغيلية

٣٢ - تتألف تقديرات التكاليف التشغيلية لعام ٢٠٢٠، وقدرها ٣٠٠ ٩٢١ ٥ دولار، من موارد تتعلق بالاستشاريين والخدمات الاستشارية (٢٨٣ ٨٠٠ دولار)؛ والسفر في مهام رسمية

(٣٥٥ ٥٠٠ دولار)؛ والمرافق والبنى التحتية (٢ ٧٠٧ ٠٠٠ دولار)؛ والنقل البري (٤٢٦ ٠٠٠ دولار)؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (١ ٥٩٦ ٧٠٠ دولار)؛ والخدمات الطبية (٢٧٦ ٠٠٠ دولار)؛ واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢٧٦ ٣٠٠ دولار).

الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية

٣٣ - تبلغ الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٢٨٣ ٨٠٠ دولار، وعند الاستفسار، حصلت اللجنة الاستشارية على تفاصيل عن الخدمات الاستشارية المقترحة كشفت أن نسبة كبيرة من الموارد المقترحة سترصد لتقديم الدعم التقني في مجالات منهجية حقوق الإنسان والإبلاغ عنها ومناصرتها. وترى اللجنة الاستشارية أن المبررات المقدّمة غير كافية لتأييد الاحتياجات المقترحة. وترى اللجنة أنه ينبغي بذل مزيد من الجهود لنقل المعارف من الخبراء الاستشاريين الخارجيين إلى موظفي المكتب، ولا سيما في المجالات التي كثيراً ما تقتضي الاستعانة بذات الخبرات الخارجية، ولتحقيق وفورات. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بتخفيض بنسبة ٥ في المائة (١٤ ٢٠٠ دولار) في إجمالي الاحتياجات المقترحة للخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية.

السفر في مهام رسمية

٣٤ - عند الاستفسار، حصلت اللجنة الاستشارية على مزيد من التفاصيل عن الرحلات المقررة في عام ٢٠٢٠ تبين أن الموارد المقترحة للسفر في مهام رسمية لعام ٢٠٢٠ بلغت ٣٥٥ ٥٠٠ دولار، وهي تتألف من: (أ) مبلغ قدره ١٠١ ٤٠٠ دولار لتغطية تكاليف ٢٨٢ رحلة داخل منطقة البعثة؛ (ب) ومبلغ قدره ١٨٨ ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف ٤٨ رحلة خارج منطقة البعثة؛ (ج) ومبلغ قدره ٦١ ١٠٠ دولار للسفر لأغراض التدريب خارج منطقة البعثة. ويتضح من المعلومات المقدّمة أنه من المقرر إجراء ما مجموعه ١٢ رحلة خارج منطقة البعثة لمكتب الممثلة الخاصة للأمم العام، و ١٣ رحلة لدائرة الشرطة والسجون، و ١٠ رحلات في إطار عنصر الدعم. وترى اللجنة الاستشارية أن المعلومات المقدّمة دعماً لبعض الرحلات المقررة غير كافية وأنه يمكن بذل مزيد من الجهود لتحقيق وفورات، بما في ذلك بزيادة استخدام الطرائق البديلة للاتصال وكذلك بتحسين التخطيط للسفر والامتنال لسياسة الشراء المسبق للتذاكر. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بتخفيض بنسبة ٥ في المائة (٩ ٤٠٠ دولار) في إجمالي الموارد المقترحة للسفر في مهام رسمية إلى خارج منطقة البعثة.

النقل البري

٣٥ - يبلغ حجم الموارد المقترحة تحت بند النقل البري لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٤٢٦ ٠٠٠ دولار، وسيغطي تكاليف حيازة مركبة مدرعة (١٦٠ ٢٠٠ دولار)؛ وأعمال التصليح والصيانة (١٥١ ٠٠٠ دولار)؛ وتأمين المسؤولية قبل الغير (٦ ٠٠٠ دولار)؛ وقطع الغيار (٦٧ ٠٠٠ دولار)؛ والوقود والزيوت ومواد التشحيم (٤١ ٨٠٠ دولار). وعند طلب المزيد من المبررات بشأن الحاجة لشراء مركبة مدرعة، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المدرّعات الأربع التي نُقلت من بعثة دعم نظام العدالة في هايتي إلى المكتب المتكامل قد تجاوزت عمرها الاقتصادي النافع حسب المعايير المعمول بها في الأمم المتحدة. وتقرر أنه يتم استبدال مركبة واحدة فقط في عام ٢٠٢٠ لضمان الحفاظ على المعايير الأمنية الدنيا لرئيسة البعثة.

٣٦ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه قد نُقل ما مجموعه ٨٠ مركبة من بعثة دعم نظام العدالة في هايتي إلى المكتب المتكامل تتألف من ٥٤ مركبة ركاب خفيفة و ١١ مركبة للأغراض الخاصة، و ١٥ مركبة متخصصة/مقطورات أخرى. وحصلت اللجنة على جدول مفصل بالمركبات التي نُقلت إلى المكتب المتكامل (انظر الفرع باء من المرفق). وحصلت اللجنة أيضا على بيانات بشأن المخصصات المقترحة من المركبات في عام ٢٠٢٠، اتضح منها أنه مقارنة بمجموع أفراد المكتب المقترح البالغ ١٢٩ فردا وبعدهد الأفراد البالغ ١١٩ فردا بعد تعديله حسب معدل الشغور المقترح، سيفوق حجم الأسطول المتوقع البالغ ٥٤ مركبة في عام ٢٠٢٠ المخصصات القياسية البالغة ٣١ مركبة بنسبة ٧٤,٢ في المائة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن إدارة الدعم العمليتي على علم بارتفاع معدلات المركبات في بعض البعثات السياسية الخاصة، وأنها تواصل ممارسة دورها الرقابي على مخزونات البعثات، بما في ذلك بإجراء استعراضات تحليلية لأسطول المركبات وتقييمات لفعالية استخدام المركبات والمواءمة مع الأهداف المؤسسية مثل ترشيد استهلاك الوقود. وتتوقع اللجنة الاستشارية من الأمين العام أن يواصل رصد أسطول المركبات عن كثب من أجل مواءمة المعدل المتوقع للمركبات أكثر مع معدل المخصصات القياسية، وأن يبلغ عن هذه المسألة في سياق مشروع الميزانية المقبل الخاص بمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

المرفق والبنى التحتية

٣٧ - جرت الإشارة في وثيقة الميزانية إلى أن مقر المكتب سيكون موجودا في بورت - أو - برانس وأنه خلال مرحلة بدء تشغيل، سيكون مقر المكتب مؤقتًا في القاعدة اللوجستية التي تُستخدم حاليًا كمقر لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وتبين المعلومات التكميلية أن الموارد المقترحة للمرفق والبنى التحتية لعام ٢٠٢٠ تبلغ ٢ ٧٠٧ ٠٠٠ دولار، وهي تشمل الاحتياجات اللازمة لاستئجار مباني مقر المكتب في بور - أو - برانس، والمرفق والصيانة، والخدمات الأمنية (بما في ذلك خدمات الحراسة وخدمات أمن أماكن إقامة الأفراد من غير المدنيين) والوقود لمولدات الكهرباء، فضلا عن الاحتياجات غير المتكررة لتجديد المباني وللتعزيزات الأمنية فيها لضمان الامتثال للمعايير الأمنية الدنيا للعمل.

٣٨ - وفي عام ٢٠١٩، بلغت النفقات التقديرية في إطار بند المرفق والبنى التحتية مبلغا قدره ١٦٧ ١٠٠ دولار وهي تغطي تكاليف استئجار المباني (٤٣ ٨٠٠ دولار)، وخدمات الصيانة (٥٥ ٣٠٠ دولار)، وقطع الغيار واللوازم (١٢ ٥٠٠ دولار)، والوقود (٥٥ ٥٠٠ دولار). وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في الموقع الحالي، يجري تقاسم تكاليف صيانة المرفق المشتركة مع بعثة دعم نظام العدالة في هايتي، وأن الاعتمادات المرصودة في ميزانية عام ٢٠١٩ للمرفق والبنى التحتية تستند إلى افتراض أن يظل مقر المكتب المتكامل في الموقع الحالي الذي يتقاسمه مع البعثة إلى حين تصفيتها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وعند الاستفسار عما إذا كان المكتب قد سدد للبعثة تكاليف الخدمات المقدّمة إلى الفريق المتقدّم وخلال مرحلة بدء التشغيل في عام ٢٠١٩، أبلغت اللجنة بأنه لم تُخصّص من الموارد المعتمدة للمكتب المتكامل لعام ٢٠١٩ تحت سلطة الأمين العام إلا النفقات التي تحملها المكتب المتكامل بشكل واضح، مثل تكاليف الموظفين، والسفر في مهام رسمية، وتكاليف الموظفين المنتدبين مؤقتا من بعثات أخرى ومن المقر. أما التكاليف التي لم تُنسب بوضوح إلى المكتب المتكامل فلم تُسدّد. وتوى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي الاحتفاظ بحساب شامل للتكاليف التي يتحملها المكتب المتكامل،

بغض النظر عما إذا كانت البعثة تسترد تكاليفها أم لا، وتأمل أن يقدم الأمين العام معلومات مُحدّثة عن هذه المسألة في سياق مشروع الميزانية المقبل.

٣٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التكاليف المتوقعة لمقر المكتب المتكامل في بور - أو - برانس قد تكون، في نهاية المطاف، أعلى بكثير من تكاليف الموقع الحالي الذي استُخدم أيضاً لإيواء مقر بعثة دعم نظام العدالة في هاييتي. وترى اللجنة أن اختيار مقر المكتب المتكامل ينبغي أن يخضع لتحليل للتكاليف والفوائد يتيح المقارنة بين خيارات متنوعة، وينبغي أن يتمثل أحد هذه الخيارات في بقاء المقر في المباني الحالية. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام إجراء تحليل لتكاليف وفوائد مختلف الخيارات المتاحة تستند إليه عملية اختيار موقع مقر المكتب المتكامل، وتقديم مبررات وافية لما يقع عليه الاختيار في سياق مشروع الميزانية المقبل.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٤٠ - تشير المعلومات التكميلية إلى أن الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ وقدرها ١ ٥٩٦ ٧٠٠ دولار ستغطي تكاليف ما يلي: (أ) اقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٦١ ٣٠٠ دولار)؛ (ب) وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والشبكات (٦٥٢ ٦٠٠ دولار)؛ (ج) وصيانة معدات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وخدمات الدعم (٥٩٢ ٦٠٠ دولار)؛ (د) وقطع الغيار (٣٠ ٠٠٠ دولار)؛ (هـ) والبرامجيات وتراخيصها ورسومها (٦٢ ٥٠٠ دولار)؛ (و) وخدمات الإعلام والنشر (١٩٧ ٧٠٠ دولار). وترى اللجنة الاستشارية أن المعلومات المقدّمة دعماً للاحتياجات المقترحة غير كافية، وترى أنه يمكن بذل مزيد من الجهود لتحقيق وفورات. وتوصي اللجنة الاستشارية بتخفيض بنسبة ٥ في المائة (٧٩ ٨٠٠ دولار) في الموارد المقترحة في إطار بند تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

٤١ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المقترحة للتكاليف التشغيلية، رهنا بمراجعة توصياتها الواردة في الفقرات ٣٣ و ٣٤ و ٤٠ أعلاه.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٤٢ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفقرة ٤٦ من وثيقة الميزانية. وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بمراجعة تعليقاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات أعلاه، بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

- (أ) أن توافق على ميزانية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي لعام ٢٠٢٠ باعتمادات قدرها ٢٠ ٢٩١ ٨٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)؛
- (ب) أن تعتمد، بموجب الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ١١ من المرفق الأول لقرارها ٢١٣/٤١، مبلغاً قدره ٢٠ ٢٩١ ٨٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لعام ٢٠٢٠؛
- (ج) أن تعتمد مبلغاً قدره ١ ٥٩٢ ٩٠٠ دولار في إطار الباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ مماثل في إطار الباب ١، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية لعام ٢٠٢٠.

المرفق

ألف - الأصول المنقولة من بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

(بدولارات الولايات المتحدة)

وصف الأصول	عدد الأصول	صافي القيمة الدفترية
المباني الجاهزة	١٣٥	٤٦ ١٥٨,٩٩
المركبات الخفيفة/الثقيلة	٦٥	١٤١ ٤٠٩,٦٥
مركبات متخصصة ومقطورات وملحقات	١٥	٣٢٦ ٦٣٦,١٣
حواسيب، ومعدات شبكة تكنولوجيا المعلومات، ومعدات تخزين	٥٥	٤ ٥٠٠,٠٠
معدات الاتصالات ومعدات شبكة الاتصالات	٤	٦٦ ٨٣٤,٣٧
معدات سمعية بصرية	١	٨ ٦٣٥,٧٨
المعدات الهندسية الثقيلة ومعدات البناء الثقيلة	١٧	١٨٥ ٦٣٤,٠٤
معدات معالجة المياه وتوزيع الوقود	١١	١٨ ٠٨٠,٨٤
معدات أمنية	٤	٣٢ ٨٧٨,٨٨
المجموع	٣٠٧	٨٣٠ ٧٦٨,٦٨

باء - المركبات المنقولة من بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

نوع المركبة	العدد
مركبات ركاب خفيفة	
للأغراض العامة، ثقيلة ورباعية الدفع من طراز Nissan Patrol	٣٦
للأغراض العامة، متوسطة الحجم ورباعية الدفع من طراز Toyota Prado	١٤
للخدمات، ثقيلة ورباعية الدفع من طراز Toyota Land Cruiser	٣
حافلة: حافلة صغيرة تصل سعتها إلى ١٥ راكباً من طراز Toyota HiAce	١
المجموع الفرعي	٥٤
مركبات للأغراض الخاصة	
شاحنة: لنقل المياه، متوسطة الحجم ورباعية الدفع من طراز Renault Kerax	١
شاحنة: جرار سداسي الدفع من طراز Renault Kerax	١
شاحنة: للمجاري، متوسطة الحجم، من طراز Renault Kerax	١
شاحنة: ثقيلة، سداسية الدفع من طراز Renault Kerax	٣
شاحنة: ثقيلة لنقل الوقود، سداسية الدفع من طراز Renault	٢
شاحنة: لمقاومة الحرائق، متوسطة الحجم وثنائية الدفع من طراز Renault Kerax	١
شاحنة: ثقيلة لنقل البضائع، سداسية الدفع من طراز Renault Kerax	١

العدد	نوع المركبة
١	حافلة: تفوق سعتها ١٥ راكباً من المدنيين من طراز Nissan
١١	المجموع الفرعي
	مركبات متخصصة/مقطورات أخرى
١	سيارة إسعاف: رباعية الدفع من طراز Ford F-450 XLT
٤	مدرعة رباعية الدفع من طراز Toyota Land Cruiser
٧	رافعة شوكية
١	مقطورة: لنقل البضائع
٢	شاحنة تموين بالوقود في المطارات، من طراز Renault Kerax
١٥	المجموع الفرعي
٨٠	المجموع